مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ISSN : 2716-9502
المجلد: الرابع العدد: الأول السنة: 2023 ص 78-93

تاريخ الإرسال: 2023/05/21 تاريخ القبول:2023/06/05

مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي

– دراسة تحليلية –

The Contribution of Financial Education In Promoting Financial Inclusion to Achieving Economic Growth

- Analytical Study -

صديقي أحمد[1]، لوالبية فوزي[2]

Seddiki Ahmed [1], Loualbia Faouzi [2]

[1] جامعة تامنغست (الجزائر)، ahmed.seddiki@univ-tam.dz

[1] University of Tamanghasset (Algeria), ahmed.seddiki@univ-tam.dz

[2] جامعة تامنغست (الجزائر)، Loualbiafadi@yahoo.fr

[2] University of Tamanghasset (Algeria), Loualbiafadi@yahoo.fr

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال استعراض مجموعة من المفاهيم حول التعليم المالي وأهميته وأثره على الأفراد، ومفهوم الشمول المالي وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. جاءت الدراسة التحليلية لمعرفة دور التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال معرفة مساهمة الشمول المالي في النمو الاقتصادي ودور التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي، وكذا قياس الشمول المالي في الجزائر من خلال مؤشري الاستخدام المالي والإتاحة المالية خلال الفترة 2014-2018. أظهرت النتائج أن التعليم المالي يعزز الشمول المالي من خلال نشر الثقافة المالية بين الأفراد والمؤسسات المالية والبنكية للمساهمة على الحصول على الخدمات المالية بأقل تكلفة وبأبسط الإجراءات بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الرفع من الناتج المحلي الإجمالي.

ISSN : 2716-9502
مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي
المجلد: الرابع العدد: الأول السنة: 2023
ص 78-93

الكلمات المفتاحية: تعليم مالي، شمول مالي، خدمات المالية، نمو الاقتصادي، مؤسسات مالية وبنكية.

تصنيفات JEL: F36، G02، F63.

Abstract:

This study aimed to find the role of financial education in promoting financial inclusion to achieving economic growth, by reviewing a set of concepts about financial education and its importance and impact on individuals, and the concept of financial inclusion and its importance in economic and social development. The analytical study came to know the role of financial education in promoting financial inclusion to achieve economic growth in Algeria by knowing the contribution of financial inclusion to economic growth and the role of financial education in promoting financial inclusion As well as measuring financial inclusion in Algeria through the indicators of financial use and financial availability during the period 2014-2018. The results showed that financial éducation enhances financial inclusion by spreading financial culture among individuals and financial and banking institutions to contribute to obtaining financial services at the lowest cost and with the simplest procedures in order to achieve economic development by increasing the gross domestic product.

Keywords: Financial Education, Financial Inclusion, Financial Services, Economic Growth, Financial and Banking Institutions.

JEL Classification Codes : F63, G02, F36.

المؤلف المرسل: أحمد صديقي

1. مقدمة:

تمثل المؤسسات المالية والبنكية شريان الحياة الاقتصادية نتيجة أهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي للدول، ومن المشاكل التي توجهها نقص التمويل، فرغم الجهود المبذولة بغرض الحصول على مصادر التمويل المختلفة، إلا أنها تبقى غير كافية.

إن إحجام العديد من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على الخدمات المالية من المؤسسات المالية والبنكية عكس ما يحدث في الدول الأخرى، الأمر الذي يستوجب البحث عن أساليب وعوامل نجاح المؤسسات المالية والبنكية في استقطاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، وذلك من خلال نشر التعليم المالي بين الطلبة والمستثمرين ومختلف فئات المجتمع لتشجيع على طلب الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية والبنكية مع تقليل تكلفتها وتبسيط الإجراءات الوصول إليها.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لظاهرة الشمول المالي، وهي إحدى المشكلات التي تواجه الأنظمة المالية في امتصاص السيولة النقدية في السوق غير الرسمي والعمل على إدماجها في السوق الرسمي لتعزيز الاستقرار المالي وحماية حقوق الأفراد وتقديم مختلف الخدمات المالية بأقل تكلفة وبأبسط الإجراءات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة دور التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا من خلال:

- إلقاء الضوء على المفاهيم المختلفة للشمول المالي وأهدافه.
- الوقوف على واقع الشمول المالي في الجزائر.
- إبراز العلاقة بين التعليم المالي والشمول المالي.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية، سوف نعتمد على المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري لموضوع التعليم المالي والشمول المالي، ودراسة أهمية التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي.

نموذج الدراسة:

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة، سنقوم في هذه الدراسة بالتطرق إلى:

المحور الأول: مفهوم الشمول المالي

المحور الثاني: مفهوم التعليم المالي

المحور الثالث: دور التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

2. نشأة الشمول المالي وتطوره

ظهر مصطلح الشمول المالي أول مرة في عام 1993 في دراسة لشون عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، تنازل فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وانحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، وقد ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع

إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح. بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة، وتبنت مجموعة العشرين (G20) هدف الشمول المالي كأحد المحاور الأساسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.1

1.2 تعريف الشمول المالي:

يشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء في سنة 2017 بأنه "تمتع الأشخاص بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والمؤسسات بما فيها المؤسسات المصغرة بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين ...)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".2

كما أن صندوق النقد العربي يعرف الشمول المالي بأنه "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع مؤسساته وأفراده وبالأخص تلك الفئة المهمشة منها، من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية".3

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تعرفه على أنه "العملية التي من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين بالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات

والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم النوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي".4

2.2 أهمية الشمول المالي:

يحقق الشمول مجموعة من الفوائد نكر منها:5

- يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية، وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المستعدين للتعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة الادخار وتحسين أداء البنوك، وتعزيز فرص التنافسية بين المؤسسات المالية، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على تنويع منتجاتها وجودتها، مما يصب في هدف تحقيق الاستقرار المالي.

- إمكانية الشمول المالي في مساعدة الأفراد من خلال الخدمات المالية على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الأساسيات.

- مساهمة تحسين الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي من خلال توفير خدمات مالية ذات جودة، مما يؤدي إلى خلق مناصب العمل وتحسين الدخل وتعزيز فعالية السياسية المالية والنقدية.

- وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، كما أن تعزيز الشمول المالي يحقق العدالة الاجتماعية خاصة بين الجنسين، والحد من مستويات الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي، مما يؤثر على أداء سوق العمل بالإيجاب، وتقليل المخاطر المصرفية.

3. مفهوم التعليم المالي

1.3 تعريف التعليم المالي

تعدد تعاريف التعليم المالي، حيث نجد:

- عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) التعليم المالي على أنه " العملية التي تمكن المستثمرين من تحسين معارفهم المالية من خلال القدرة على فهم المنتجات المالية

والمفاهيم المتعلقة بإدارة الاستثمارات، وتطوير مهاراتهم المالية ليصبحوا أكثر وعيا على معرفة المخاطر المالية والقدرة على اقتناص الفرص، من أجل الوصول إلى اتخاذ خيارات مدروسة، والقدرة على معرفة طرق الحصول على المساعدة من أجل اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين أوضاعهم المالية والوصول إلى مرحلة الرفاهية". 6

– كما عرفته المنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب بأنه "عملية توفير توجيهات ومواد تعليمية مصممة لزيادة المعارف والمهارات المالية لدى الأطفال والشباب".7

– كما عرف أيضا على أنه "مجموعة من المهارات والمعارف التي تسمح للفرد باتخاذ قرارات واعية وفعالة وهذا من خلال فهم عالم المال". 8

2.3 أهمية التعليم المالي

تكمن أهمية التعليم المالي في: 9

– تدعيم وعي المستثمر والاقتصاد بأهمية سوق الأوراق المالية.

– فهم دور الهيئات التنظيمية في السوق المالي، ومن ثم استيعاب أفضل الحقوق والتزامات المستثمرين.

– الوصول إلى تخصيص جيد للموارد من خلال القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية بشكل أفضل.

– الحد من تقلبات السوق، ومواجهة الأزمات التي تحدث فيه والتصرف بحكمة عند مواجهة الاضطرابات.

– تمكين المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكل ثقة.

– تعليم المستثمر كيفية الاستفادة من مجالات الاستثمار المتوفرة بالسوق، في ظل موارده المتاحة.

– مساعدة المستثمر في تحديد احتياجاته الحالية والمستقبلية والتي على أساسها يتم توزيع موارد دخله في المجالات الاستثمارية المناسبة بشكل موضوعي.

– المساعدة على توفير الانضباط داخل السوق المالي.

– الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة، وتجنب الحيل الممارسة من قبل المستثمرين الآخرين.

بناء الثقافة الاستثمارية بين أفراد المجتمع.

– جعل عملية اتخاذ القرارات المالية المهارة الأساسية في عالم اليوم.

– زيادة المشاركة في الاستثمار خاصة في الأسواق الناشئة، وهذا من خلال تحويل الادخار إلى استثمار.

– تقليل اعتماد المستثمرين على أطراف أخرى عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية، وهذا للحد من تعرضهم للاحتيال المالي.

3.3 أثر التعليم المالي على الأفراد

يعمل التعليم المالي على تحسين الثقافة المالية للأفراد من أجل اكتساب المهارات والسلوكيات اللازمة للقيام بتسيير المال بأسلوب جيد فيما يتعلق بالإنفاق والادخار والاقتراض والاستثمار وتحقيق الأرباح، وهذا للمساهمة في تحقيق الرفاه الاقتصادي.

إن التعليم المالي يؤثر على سلوكيات الأفراد من خلال:10

– **سلوكيات على المدى القصير:** والتي يكون لها عائد منتظم وسريع سواء كان هذا العائد على شكل ربح أو خسارة من خلال مجموعة من المواضيع:

* **إدارة التدفق المالي:** هو فرع من فروع الإدارة المالية التي تحتوي أيضا على عمليات الادخار والاستثمار والتأمين وغيره. وهي مجموعة من الأنشطة قصيرة المدى من حيث التخطيط والتنفيذ والتقييم، حيث تتعلق بتوزيع دخل الفرد أو الأسرة لتحقيق الأهداف المالية الواضحة أو الخفية لهم أي كيفية الاهتمام بإدارة الأموال الفعلية التي بين أيدينا.

* **إدارة الديون والائتمان:** لأسباب مختلفة يلجأ الأفراد إلى الاستدانة وهو قرار يحتاج إلى الكثير من الدراسة والتخطيط، فما نقترضه يؤثر على الوفاء، حيث أن قدرة السداد تحتاج إلى

قدرة الائتمان، التي تحدد إذا ما كان الفرد يمكن الوثوق فيه أو لا يمكن، من أجل إمكانية التعامل معه.

– **سلوكيات على المدى الطويل:** والتي لا يظهر العائد المالي بشكل مباشر ولا منتظم إلا بعد مدة من الزمن، حيث نجد أن المواضيع التي تحتويها تتمثل في:

* **الادخار:** هو من المواضيع التي علينا التحكم فيها قبل التفكير في تحقيق الاستقلال المالي أو الثراء، بحكم أنه عملية تهدف إلى حفظ الأموال بمختلف أشكالها (أموال جارية، شيكات... الخ)، وبطريقة آمنة لا تعرضها للمخاطر المالية في حالة حدوث أي أزمة اقتصادية.

* **الاستثمار:** هو عملية استخدام الأموال لشراء أو انجاز أصل ما بغرض الحصول على عائد من هذا المال، بحيث يكون آمنا ومقبولا بهدف تحقيق الثراء ولو بعد فترة من الزمن، وقد تكون في أكثر من مشروع وفق منهجية ورؤية واستراتيجية واضحة.

4. دور التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

1.4 أثر الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي

أجمع أغلب الباحثين والمنظمات العالمية على غرار صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة، مجموعة العشرين، على اعتبار الشمول المالي مفتاح للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

وتظهر العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي بالإيجاب من خلال:11

– ارتباط توسع نطاق وصول واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، يساهم في زيادة النساء في استخدام لهذه الخدمات.

– تحسين نوعية الخدمات المالية من خلال تمكين الطبقة الهشة من توفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، مما يزيد من الإنتاجية والمداخيل وفرص حصول المؤسسات والعائلات على الخدمات المصرفية، التي بدورها تزيد من عملية الاستهلاك، الأمر الذي

يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي من الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي، كما يعمل حصول الأفراد على الودائع ومنتجات التأمين على جمع الأموال في البورصة.

– فتح حسابات جارية يمهد إلى توسيع الخدمات المالية، مما يؤدي إلى الزيادة في رفع من عدد المشاريع الاستثمارية من خلال وضع مدخراتهم في النظام المالي مما يضمن للبورصة تخصيص هذه الموارد بكفاءة في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، مما يرفع من الناتج المحلي والتوظيف والرفع من المستوى المعيشي للأفراد.

– أن الاستقرار السياسي يساعد على تحقيق الشمول المالي من خلال مساعد أي بلد ما على التطور والتقدم في نشر الخدمات المالية وتوسيع نطاقها من خلال الانتشار المصرفي.

2.4 دور التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي

يظهر دور التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي من خلال:12

– مساعدة الأفراد على فهم أساسيات الاستثمار في البورصة.

– توعية الأفراد بالمخاطر المالية وعوائد الاستثمار في الأسواق المالية.

– تشجيع الأفراد على التعرف على اللوائح الأوراق المالية وكيفية حمايتهم.

– تشجيع الأفراد على معرفة حقوقهم وأساليب الانتفاع بها.

– تشجيع الأفراد على الاستثمار الرشيد في الأسواق المالية.

– نشر وإتاحة برامج تعليم الأفراد بين مختلف طبقات المجتمع.

– نشر التعليم المالي بين الأفراد وتحويلهم إلى إطار تطبيق بشكل محترف.

– الوصول إلى كيفية قيام الأفراد بحماية مستثمراهم بأنفسهم.

– إنجاز نظام معلومات لتعليم وتوعية الأفراد حول الخدمات المالية وكيفية الاستثمار.

3.4 قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

يتم قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي من خلال:

- **مؤشر الاستخدام المالي:** الذي يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة المجتمع على استخدام الخدمات والمنتجات المالية والتي أصبحت متاحة بالفعل من القطاع المالي، وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (01): مؤشر الاستخدام المالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الودائع المصرفية	الائتمان المصرفي	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية	مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المالي
2014	9117.50	6502.9	31203.86	%29	%21
2015	9200.8	7275.6	24257.97	%38	%30
2016	9079.9	7907.8	23384	%39	%34
2017	10232.2	8877.9	24841.40	%41	%36
2018	10922.7	9974	25414.72	%43	%39

المصدر: *التقرير السنوي 2018 عن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر الصادر عن بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص 77.

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp **

من خلال الجدول رقم 01 الذي يوضح نسبة مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية في الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق قسمة الودائع المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي، يتضح من الجدول أن مؤشر الاستخدام المالي للودائع في تزايد ملحوظ، حيث كان في عام 2014 يقدر بـــ **29%**، حيث وصل في عام 2018 إلى **43%**، ويرجع هذا الارتفاع إلى:

- ارتفاع سعر الفائدة على الودائع.
- التوسع في المشاريع الاستثمارية.

كما يتضح من الجدول رقم 01 أن مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المالي في الاقتصاد الجزائري تم الحصول عليه من خلال قسمة الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح أن نسبة مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المالي في ارتفاع ملحوظ لتسجل خلال سنة 2014 نسبة تقدر بـــ **21%**، تم سجلت زيادات متتالية، حيث وصلت في سنة 2018 إلى **39%**، إلا أن هذه النسبة تظل ضعيفة ويردع هذا ذلك إلى:

- كثرة الإجراءات والضمانات المطلوبة من قبل المؤسسات المصرفية بالنسبة للأفراد والمؤسسات.
- ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض.
- عدم وجود نص قانوني أو تنظيمي يسمح بإنشاء مكاتب الاستعلام عن الائتمان خاصة، فهذه الخدمة متوفرة فقط للمؤسسات المصرفية.
- **مؤشر الإتاحة المالية:** يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة القطاع المالي على جذب الزبائن أو المستهلكون وذلك من خلال سهولة الوصول أفراد المجتمع لكل الخدمات والمنتجات المالية بطريقة سهلة.

الجدول رقم (02): مؤشر الإتاحة المالية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)

السنوات	تعداد السكان (القيمة بالمليون)	اجمالي عدد الفروع البنكية	مؤشر الإتاحة في البنوك
2014	38923688	1531	%0.004
2015	39728020	1556	%0.004
2016	40551398	1577	%0.004
2017	41389174	1606	%0.004
2018	42228415	1619	%0.004

المصدر: *التقرير السنوي 2018 عن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر الصادر عن بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص 75. **

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=DZ

من خلال الجدول رقم 02 الذي يوضح مؤشر الإتاحة المالية في المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية، وذلك من خلال قسمة إجمالي عدد الفروع البنكية (عدد الوكالات البنكية) على إجمالي عدد السكان، يتضح من الجدول أن مؤشر الإتاحة المالية للمؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر لم يصل إلى 1 **%**، وهي نسبة منخفضة جدا، حيث أن الوكالة البنكية الواحدة تخدم حوالي 26 ألف نسمة، وبالتالي فنسبة الإتاحة المالية في الجزائر منخفضة جدا، حيث أنها بعيدة جدا عن المعايير الدولية التي تعبر عن وكالة بنكية لكل 10 آلاف نسمة.

5. النتائج والتوصيات:

من خلال مراجعة نتائج هذه الدراسة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

– يعد التعليم المالي أداة لحصول الأفراد على المعرفة والمعلومات والمهارات من أجل بناء المعرفة والمعلومات من أجل بناء اقتصاد قوي يتماشى مع متطلبات العولمة.

– يعد التعليم المالي آلية لتحقيق الجودة والنوعية في تكوين الأفراد مع ترقية الحركة التمهينية.

– تعد المؤسسات المالية والمصرفية ضرورة للتنمية الاقتصادية من خلال عملية تقديم الخدمات المالية والمنتجات المالية وتوزيعها عبر مختلف المناطق الجغرافية للرفع من الناتج الوطني الإجمالي بغرض تحسين المستوى المعيشي للفرد.

– يعمل التعليم المالي على خلق مجتمع مثقف مالياً لنشر فكر الادخار والاستثمار لمعالجة ظاهرة الفقر والبطالة وتحسين وضع النمو الاقتصادي.

– يعمل التعليم المالي على إيصال الخدمات المالية بسهولة إلى الأفراد، ومنه يمكن المفاضلة بين مختلف الاستثمارات.

– يعد الشمول المالي أحد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قدرته على تحقيق بعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

– يعمل الشمول المالي على الحد من معدلات الفقر والبطالة والتقليل من مستويات التفاوت في توزيع الدخل.

– يعمل الشمول المالي دعم الاستقرار النظام المالي من خلال تجنب الأزمات المالية وتقليل من المخاطر المالية والرفع من مستويات الدخل للأفراد والمؤسسات، مما يؤدي إلى رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي.

– إن البيانات الخاصة بعدد الفروع البنكية في الجزائر، أظهرت العجز الكبير الذي تعاني من الجزائر في مؤشر الإتاحة المالية في تجسيد الشمول المالي، وهذا للمساهمة في الوصول إلى أغلب شرائح المجتمع من خلال تقديم وتبسيط وتسهيل الخدمات المالية والمصرفية.

– إن البيانات الخاصة بمؤشر استخدام المالي للودائع المصرفية في الجزائر، وكذا الائتمان، لأظهرت أن الجزائر تعاني معدلات منخفضة جدا في تحقيق الشمول المالي وهذا للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

– أن التعليم المالي يعزز الشمول المالي من خلال نشر الثقافة المالية بين الأفراد والمؤسسات المالية للمساهمة للحصول على الخدمات المالية بأقل تكلفة وبأبسط الإجراءات بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الرفع من الناتج المحلي الإجمالي.

– استنادا للمراجعة النظرية للدراسة وبناءا على نتائج الجانب العملي منها، فقد تمت التوصية بما يلي:

– يجب على الجزائر وضع ضمن استراتيجيتها التنموية تعزيز الشمول المالي بمختلف أبعاده.

– الاهتمام بالتعليم المالي من خلال تثقيف جميع الأفراد وخاصة الشاب عن طريق تطوير دور الجامعة من الآليات التي وضعتها لتعريف بأهمية الشمول المالي وأثره الإيجابي على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

– مراجعة منظومتها البنكية والمالية بما يتناسب مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

– سن قوانين ونصوص تنظيمية توفر الحماية والثقة بين الأفراد والمؤسسات المالية والمصرفية.

– تشجيع المؤسسات المالية والمصرفية على تقديم الخدمات المالية بأقل تكلفة من خلال نشر روح المنافسة.

– الرفع من عدد الوكالات البنكية عبر مختلف الولايات والبلديات، بالإضافة إلى عدد زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي.

– تشجيع الأفراد على إنشاء المؤسسات الناشئة في مجال تكنولوجيات المالية والعمل على تقليل من العراقيل والبيروقراطية التي قد تعيقها أو تعرقلها.

6. المراجع

[1] عزاوي أسامة، رفاع توفيق، تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة دول العالم العربي–، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد 17، العدد 1، 2021، ص 107.

[2] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد 1، 2019، ص 106.

[3] فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص 474.

[4] قاسي يسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة – دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر و الدول العربية –، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص 599.

[5] غربي ناصر صلاح الدين، وآخرون، سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية MECAS، المجلد 17، العدد 4، 2021، ص 374.

[6] جمال الدين سحنون، غنية ساعد، التعليم المالي ودوره في نشر الثقافة المالية لدى المستثمرين في البورصة – الحالة المصرية –، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 1، العدد 3، 2013، ص 13.

[7] يمينة شايب، التعليم المالي كأداة لتعزيز الشمول المالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة معارف، المجلد 17، العدد 1، 2022، ص 483

[8] جمال الدين سحنون، غنية ساعد، المرجع السابق، ص 13.

[9] المرجع السابق، ص ص 14-15.

[10] يمينة شايب، المرجع السابق، ص 487.

[11] أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 4، 2020، ص79.

[12] جمال الدين سحنون، غنية ساعد، المرجع السابق، ص ص: 15-16.